الأمم المتحدة

S/2004/50

مجلس الأمن

Distr.: General
20 January 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة الممتدة من ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويشمل التقرير ما حدث من تطورات منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/728).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تميزت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة بوقوع العديد من الحوادث التي تهدد الاستقرار الهش في جنوب لبنان. فقد تجدد تبادل إطلاق النار في منطقة مزارع شبعا إثر الهدوء النسبي الذي ساد أثناء النصف الأول من السنة. وأسفرت الغارات الجوية وحوادث إطلاق النار عبر الخط الأزرق عن مقتل ثلاثة إسرائيليين، جنديين ومدني، وثلاثة مدنيين لبنانيين. وكان من أهم مصادر التوتر استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني وإطلاق حزب الله النيران المضادة للطائرات في اتجاه القرى الإسرائيلية. وقد ازدادت العلاقات بين الجانبين توترا من جراء العثور في أربع مناسبات على أجهزة متفجرة بجانب الطريق على الخط الأزرق المحاذي للطريق الذي تسلكه دوريات قوات الدفاع الإسرائيلية.

٣ - وفي أوائل شهر آب/أغسطس، تصاعدت أعمال القتال بشكل ملموس. ففي ٨ آب/أغسطس، أطلق حزب الله صواريخ وقذائف الهاون ورصاص الأسلحة الصغيرة باتجاه مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعا، بعد هدوء دام ستة أشهر ونصف. وقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق قذائف الهاون ونيران المدفعية والقنابل الجوية

200104 200104 04-21033 (A)

على المنطقة المجاورة لكفر شوبا ونقاط تقع في غربها وشمالها، فضلا استخدام صواريخ ونيران الرشاشات ضد مواقع حزب الله في المنطقة المجاورة. وأطلق حزب الله، في وقت لاحق من ذلك اليوم وفي ٩ آب/أغسطس، قذائف مضادة للطائرات من عموم منطقتي يارون والصدرا، وأيضا من موقع قريب من علما الشعب في ١٠ آب/أغسطس. ووقع العديد من تلك القذائف في قرية شيلومي الإسرائيلية، حيث أدت إلى مقتل صبي وجرح أربعة مدنيين آخرين. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بضربة جوية باتجاه موقع حزب الله قرب طير حرفا، من دون أن تخلف ضحايا.

٤ - ووقعت حادثتان عنيفتان بمحاذاة الخط الأزرق في أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية في الجمهورية العربية السورية، يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ففي الحادثة الأولى التي حصلت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت التقارير أن جنديا إسرائيليا قتل في المنطقة الواقعة جنوب المطلة بنيران قناصة أطلقتها عناصر غير معروفة الهوية، ويبدو أنها من الجانب اللبناني من الخط. وأدت النيران الانتقامية لقوات الدفاع الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار بمركبة تابعة للقوة كانت مارة في الطريق وبمركبتين مدنيتين وبعض المنازل المجاورة، ولكنها لم تحدث إصابات. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت عناصر غير معروفة الهوية من الجانب اللبناني من الخط ثلاثة صواريخ باتجاه إسرائيل من عموم منطقة الحولة. ووقع صاروخان داخل لبنان، وسقط أحدهما على منزل، مؤديا إلى مقتل طفل وإصابة طفل آخر إصابة خطيرة. أما الثالث فقد سقط في إسرائيل، غير أنه لم يحدث أضرارا.

٥ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، تبادل حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية إطلاق النار مجددا في منطقة مزارع شبعا. وبدأ ذلك عندما أطلق حزب الله صواريخ وقذائف الهاون على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة، مما أدى بهذه القوات إلى الرد عبر الخط باستخدام قذائف المدفعية والهاون والدبابات والقنابل الجوية. وامتدت نيران قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله جنوبا وكادت أن تصل إلى قرية غجر. وذُكر أن مدنيا من قرية كوكبا على الجانب اللبناني قد أصيب بجروح طفيفة.

٦ - وفي تطور جديد، اكتشفت في عدة مناسبات أثناء فترة التقرير أجهزة متفجرة توضع بجانب الطريق على الخط المحاذي للطريق الذي تسلكه دوريات قوات الدفاع الإسرائيلية. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة بأنها عثرت على مجموعة من المتفجرات المفخخة في جوار قرية غجر. وفي ٩ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة بأن مجموعات مماثلة من الأجهزة قد اكتشفت غرب موقع الأمم المتحدة ١-٢١ وكانت تفصل بينها بضعة مئات

من الأمتار، وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغت عن اكتشاف مجموعات أخرى قرب السور التقني جنوب طير حرفا. واكتشفت المجموعات الأربع من تلك الأجهزة في الأراضي الإسرائيلية الواقعة بين خط الانسحاب والسور التقني. واستطاعت قوة الأمم المتحدة أن تتأكد من وجودها قبل أن تتخلص منها قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ادعت قوات الدفاع الإسرائيلية أن مجموعة أخرى من المتفجرات المفخخة كانت مزروعة على الجانب اللبناني من الخط جنوب علما الشعب في القطاع الغربي. وأخطرت القوة السلطات اللبنانية وأجرت تحقيقاتها في عين المكان، ولكنها لم تتمكن من إثبات وجود الأجهزة المتفجرة في ذلك الموقع.

٧ - والحادثتان اللتان وقعتا مؤخرا أكدتا المخاطر الملازمة للظروف الحالية، ففي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية نيرانها فقتلت مدنيين لبنانيين يحملان بندقيتين للصيد وكانا موجودين على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق ولكن على الجانب اللبناني من السور التقني. وكثيرا ما يتوارد الرعاة والقناصة اللبنانيون على هذه المنطقة الواقعة قرب نبع الوزاني وقرب المكان الذي عثر فيه على الأجهزة المتفجرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أطلق حزب الله دفعة نيران مضادة للدبابات على جرافة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية كانت قد عبرت الخط الأزرق فدخلت الأراضي اللبنانية عند قيامها بإزالة الجهاز المتفجر الذي أُبلغ عنه في ٤ كانون الثاني/يناير. وأسفر ذلك عن مقتل جندي من قوات الدفاع وإصابة آخر بجروح.

٨ - وتواصلت التوغلات الجوية الإسرائيلية المتكررة في لبنان. وقد خفت أعدادها في بعض الأوقات ولكن الفترات التي شهدت نشاطا ضئيلا أو لم تشهد نشاطا قط كانت دائما تعقبها فترات أخرى تشتد فيها التوغلات. وعلى نحو ما حصل في الماضي، توغلت العديد من الطائرات الإسرائيلية في عمق لبنان، وكثيرا ما أحدثت أزيزا قويا فوق المناطق المأهولة. وقد استمر النمط المذكور في تقاريري السابقة وهو تحليق بعض الطائرات في اتجاه البحر ثم دخولها المجال الجوي اللبناني شمال منطقة عمليات القوة، متجنبة بذلك المراقبة المباشرة والتحقق من جانب القوة.

٩ - واستمر حزب الله في الرد على التوغلات الجوية باستخدام النيران المضادة للطائرات، رغم أن ذلك لم يحصل إلا بشكل متقطع في النصف الأخير من فترة التقرير. وفي إحدى المرات، قامت طائرات نفاثة إسرائيلية في ٣ أيلول/سبتمبر، بانتهاك المجال الجوي اللبناني فرد حزب الله فورا بإطلاق نيران مضادة للطائرات باتجاه موقع قوات الدفاع الإسرائيلية قرب زاريت. وأشعلت شظايا القذائف لهيبا في أحد الحقول الزراعية القريبة من

مدينة شوميرا، ولكنها لم تحدث ضحايا. وقامت طائرات نفاثة إسرائيلية بعد ساعات قليلة من ذلك بضربة جوية ضد موقع حزب الله القريب من قرية البياضة، ولم يبلغ أيضا عن وقوع ضحايا.

١٠ - وقد وجهت أنا شخصيا وكبار ممثلي في المنطقة والدول الأعضاء المعنية نداءات متكررة إلى حكومتي لبنان وإسرائيل من أجل وقف كل الانتهاكات للخط الأزرق، والامتناع عن الأعمال الحاملة لبذور التصعيد. ورغم أن الأطراف قامت بضبط النفس في بعض أوقات التوتر الشديد، فإن عدم استجابتها الكاملة لهذه النداءات واحترام الخط الأزرق برمته أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح من الجانبين.

١١ - وتجمهر المتظاهرون على الجانب اللبناني من الخط الأزرق بصورة دورية على نقطتي الاحتكاك المبينتين في تقاريري السابقة، وهما تل الشيخ عباد شرقي الحولة، وبوابة فاطمة غربي المطلة لإلقاء الحجارة وغيرها من الأشياء على المواقع الإسرائيلية عبر الخط. وسجلت قوة الأمم المتحدة أيضا عددا من الانتهاكات البرية الطفيفة للخط، لا سيما من جانب رعاة الماشية اللبنانيين. وألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على مواطن سوري بعد أن عبر الخط الأزرق. وأخلت سبيله في اليوم الموالي بعد تدخل قوة الأمم المتحدة.

١٢ - وواصلت قوات الأمن المشتركة اللبنانية والجيش اللبناني عملياتها في المناطق التي أخلتها إسرائيل في أيار/مايو ٢٠٠٠. وظل قوام ونشاط قوات الأمن المشتركة على ما كانا عليه، باستثناء زيادة حصلت في أنشطتها وإبراز وجودها بشكل أوضح خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، عند اشتداد التوتر الإقليمي والمحلي. وفي بيان جدير بالترحيب صدر في ذلك الوقت، أعاد مجلس الأمن المركزي اللبناني التأكيد بقوة على مهمة قوات الأمن المشتركة في مجال حفظ الاستقرار والهدوء، ومنع أي مجموعة من المجموعات من محاولة تقويض الأمن في المنطقة. بيد أن الحكومة اللبنانية واصلت موقفها الذي مفاده أن القوات اللبنانية لن تنتشر على طول خط الانسحاب طالما ليس هناك اتفاق شامل للسلام مع إسرائيل.

١٣ - وفي هذه الظروف، أبقى حزب الله على وجوده الواضح قرب الخط من خلال شبكته المتألفة من مواقع متنقلة وثابتة. وامتنع حزب الله إجمالا عن عرقلة حرية تنقل قوة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وتواصل دمج المنطقة المحتلة سابقا في سائر مناطق البلد، وشمل ذلك تزويدها بالهياكل الأساسية ونظم الصحة والرعاية، فضلا عن خدمات البريد والاتصالات، بالرغم من بطء الوتيرة التي يتم بها ذلك. وكانت هياكل الحكم المحلية الرسمية تمارس سلطتها عموما.

١٥ - وقدمت قوة الأمم المتحدة المساعدة للسكان المدنيين في شكل رعاية طبية ومشاريع المياه والتجهيزات والخدمات المتعلقة بالمدارس ودور الأيتام، والخدمات الاجتماعية للمحتاجين. وقدمت مساعدة القوة من الموارد التي وفرتها أساسا البلدان المساهمة بقوات. وتعاونت القوة بشكل وثيق في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

١٦ - ومنذ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١ والقوة تقدم المأوى والأغذية والمساعدة الطبية لمجموعة تضم ٤٦ كرديا عراقيا من بينهم نساء وأطفال. وقد عبر هؤلاء إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية فأرجعهم الجيش الإسرائيلي إلى الجانب اللبناني من نقطة العبور في الناقورة. وقد تم إيواء المجموعة بقطعة أرض صغيرة تقع بين البوابتين الإسرائيلية واللبنانية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة ١٦ منهم إلى وطنهم العراق. أما بقية المجموعة فقد ألحت على أن يعاد توطينها في بلد ثالث. وتواصل المفوضية العمل مع السلطات المحلية بتعاون مع ممثلي الشخصي وقوة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل للمجموعة المتبقية.

١٧ - وظل وجود عدد كبير من حقول الألغام في منطقة عمليات القوة مبعثا لقلق كبير. وتتركز هذه الحقول حاليا إلى حد كبير على امتداد الخط الأزرق، بعد أن طُهرت القطاعات الأخرى من الألغام. فمنذ تموز/يوليه، جُرح أربعة مدنيين لبنانيين نتيجة انفجار ألغام وأجهزة متفجرة، في حين جرح عضو في الفريق التجاري لإزالة الألغام خلال عمليات الإزالة.

١٨ - ولا يزال التعاون المثمر بين الأمم المتحدة، وحكومة لبنان، وعدة جهات مانحة يعطي نتائج تثير الإعجاب في مجال إزالة الألغام في الجنوب اللبناني. حيث استمر نسق تقدم مشروع 'تضامن الإمارات'، الذي تموله الإمارات العربية المتحدة، مما نتج عنه إعداد مساحة إضافية تقدر بنصف مليون متر مربع كانت ملغومة في السابق لتستغل في الإنتاج كسابق عهدها، وتحديد مواقع ٢٠ ٠٠٠ من الألغام الأرضية الأخرى وتدميرها. وبذلك بلغ مجموع مساحة الأراضي المطهرة من الألغام ٤,٨ ملايين متر مربع تقريبا. واستمرت الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الشخصي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنسيق المعونة الدولية المقدمة إلى حكومة لبنان في إطار فريق الدعم الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أبرزت الإنجازات الكبرى المحققة في عملية إزالة الألغام الحاجة إلى بذل جهود منسقة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات الإنعاش في المناطق التي كانت متضررة من

الألغام في السابق. وتواصل توجيه النداءات في إطار فريق الدعم الدولي ومبادرة 'الأشجار بدلا من الألغام' للجنوب اللبناني.

١٩ - وواصل ممثلي الشخصي العمل، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، على التعريف بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتيسير تمويل مشاريع التنمية في الجنوب وتنفيذها. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتعاون مع السلطات اللبنانية من أجل تنمية الجنوب وإنعاشه.

ثالثا - المسائل التنظيمية

٢٠ - ظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تركز على الحفاظ على وقف إطلاق النار من خلال الدوريات المتنقلة والجوية على امتداد الخط الأزرق، والمراقبة من المواقع الثابتة، والاتصال الوثيق بالأطراف. وكان الغرض من هذا الاتصال تلافي الانتهاكات وتسوية الحوادث ومنع التصعيد. وقامت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ ولايتها، وذلك من خلال فريق المراقبين في لبنان.

٢١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان قوام القوة ٢ ٠٠٠ جندي منهم (٢٠٠) من أوكرانيا و (٧) من أيرلندا و (٥٣) من إيطاليا و (٢٣٨) من بولندا و (٦٥٠) من غانا و (٢٠٢) من فرنسا و (٦٥٠) من الهند. وساعد القوة في أداء مهامها ٥٢ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين المواقع الحالية لانتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت القوة ٤١٥ موظفا مدنيا، منهم ١١٩ موظفا دوليا و ٢٩٦ من الموظفين المحليين. واستمر اللواء لاليت موهان تيواري في شغل منصب قائد القوة. ولا يزال السيد ستافان دي ميستورا هو ممثلي الشخصي في الجنوب اللبناني.

٢٢ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة فردين من أفراد القوة، أحدهما جندي من غانا توفي لأسباب طبيعية والآخر جندي فرنسي لقي مصرعه في حادث. ومنذ أنشئت القوة، توفي ٢٤٤ من أفرادها، منهم ٧٨ قتلوا نتيجة لإطلاق النيران أو لانفجار القنابل، و ١٠٤ نتيجة لحوادث، و ٦٢ نتيجة لأسباب أخرى. وجُرح ما مجموعه ٣٤٤ فردا نتيجة لإطلاق النار أو لانفجار الألغام.

رابعا - الجوانب المالية

٢٣ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٢٥/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اعتمادا إجماليه ٩٠ مليون دولار، أي ما يساوي معدلا شهريا إجماليه ٧,٥ ملايين دولار، للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٢ أدناه، فستقتصر تكلفة الإنفاق عليها على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٢٤ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة عن الفترة الممتدة من إنشائها إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بمبلغ ٧٥,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ١٤٧,٩ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات

٢٥ - لقد وقع عدد كبير من الحوادث المؤسفة التي انطوت على استعمال القوة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولا سيما خلال النصف الأول من الفترة قيد الاستعراض. ورغم أنه جرى احتواء الحوادث العنيفة والانتهاكات الجسيمة للخط الأزرق التي وقعت، فإنها أدت إلى وفاة ستة أشخاص من اللبنانيين والإسرائيليين. وكان التوتر في كثير من الأحيان شديدا والوضع يتسم بالهشاشة. وقد دلت سلسلة الأحداث التي وقعت في أوائل آب/أغسطس والأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر بوضوح على إمكانيات وقوع تصعيد في الأوضاع. واستغل أعضاء من مجلس الأمن مرارا الفرص التي أتاحتها الإحاطات الإعلامية الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط لحث الأطراف على الإحجام عن أي انتهاك للخط الأزرق. وأود أن أشدد على ضرورة تقيد جميع الأطراف على الوجه الأكمل بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، وضبط النفس، واحترام خط الانسحاب على كامل امتداده تجنبا لتدهور الأوضاع في الميدان.

٢٦ - ويظل إصرار إسرائيل على قيامها بالانتهاكات الاستفزازية لأجواء لبنان الخاضعة لسيادته من دواعي القلق. ويعد أيضا إطلاق حزب الله لقذائف مضادة للطائرات عبر الخط الأزرق انتهاكا يشكل خطرا واضحا يترتب عليه الهلاك. وقد أدى القصف الجوي الإسرائيلي لمواقع حزب الله إلى إضافة بُعد جديد لحلقة أعمال العنف. وألاحظ في هذا الصدد أن استعمال حزب الله للأسلحة المضادة للطائرات قد تناقص في الأسابيع الأخيرة؛

وآمل أن تظل الأمور تسير في هذا الاتجاه. ومرة أخرى، أهيب بحكومتي إسرائيل ولبنان كفالة وضع حد لجميع هذه الانتهاكات.

٢٧ - وألاحظ بقلق اكتشاف أجهزة متفجرة زرعت على امتداد الخط الأزرق. ويؤدي وجود هذه الأجهزة إلى تقويض الاستقرار وجعل الأرواح عرضة للأخطار على كلا جانبي الخط، بما فيها أرواح أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ومهاجمة حزب الله لفريق من قوات الدفاع كان يقوم بإزالة أحد تلك الأجهزة يُعد تصعيدا مؤسفا. وستواصل القوة العمل بصورة وثيقة مع الأطراف لتيسير التحقق من مثل هذه الأجهزة كلما عثر عليها. ويعد تعطيل الأجهزة المتفجرة من مسؤوليات الأطراف، وستواصل القوة تقديم دعمها في مجال الاتصال إلى الأطراف في هذا الصدد.

٢٨ - وقد أثبتت حكومة لبنان قدرتها على بسط سلطتها على كل أنحاء الجنوب اللبناني، ولا سيما من خلال أنشطة قوات الأمن المشتركة والجيش اللبناني خلال الفترات التي اشتد فيها التوتر على الصعيدين المحلي والإقليمي. وإنني أكرر دعوة مجلس الأمن لحكومة لبنان لتوسيع نطاق هذه التدابير، بما في ذلك نشر القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب، ولبذل كل ما في وسعها لإحلال الهدوء. وأحث كذلك الحكومة على ضبط استعمال القوة في مجموع الأراضي اللبنانية، وعلى منع أي هجومات تنفذ عبر الخط الأزرق.

٢٩ - وقد أحطت علما بما حققته أعمال إزالة الألغام من نجاح مقارنة بالسنة الماضية، وما يمثله ذلك من أمل في تنمية الجنوب اللبناني على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فهناك حاجة إلى زيادة معدل التنمية وإسراع وتيرتها باتخاذ جميع الجهات المعنية تدابير جريئة وعملية حتى يتحقق الاستقرار في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أحث حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية على تعزيز جهودها، مع العلم أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بقوة بمساعدة لبنان في الإنعاش الاقتصادي لجنوبه.

٣٠ - وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الإسهام في استعادة السلام والأمن الدوليين من خلال أعمال مراقبة التطورات التي تقع في منطقة عملياتها ورصدها والتبليغ عنها، وإقامة اتصال مع الأطراف للحفاظ على الهدوء. وسيواصل ممثلي الشخصي، بالتشاور الوثيق مع المنسق الخاص، تقديم دعم الأمم المتحدة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي إلى الأطراف من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في الجنوب اللبناني.

٣١ - وقد تبين لنا أن الوضع على امتداد الخط الأزرق يتأثر بالتطورات الإقليمية المنطوية على عدم الاستقرار. وذلك ما يؤكد، مرة أخرى، الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

٣٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/35)، نقل إليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى. وفي ضوء الأوضاع السائدة في المنطقة، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٣٣ - وإنني مضطر إلى أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. فقد بلغت حاليا الأنصبة المقررة غير المسددة ٧٥,٢ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ في النهاية أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع على وجه السرعة وبالكامل أنصبتها المقررة وتسدد جميع المتأخرات المتبقية. وأود في هذا الصدد أن أعبر عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة لتفهمها ولصبرها.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للمنسق الخاص، تيرجي رويد - لارسن، وممثلي الشخصي، ستافان دي ميستورا، وأن أشيد باللواء لاليت موهان تيواري، وبأفراد القوة من الرجال والنساء للطريقة التي يؤدون بها مهامهم. فهم يتحلون بدرجة عالية من الانضباط والقدرة على التحمل مما يعد مفخرة لهم وللأمم المتحدة.

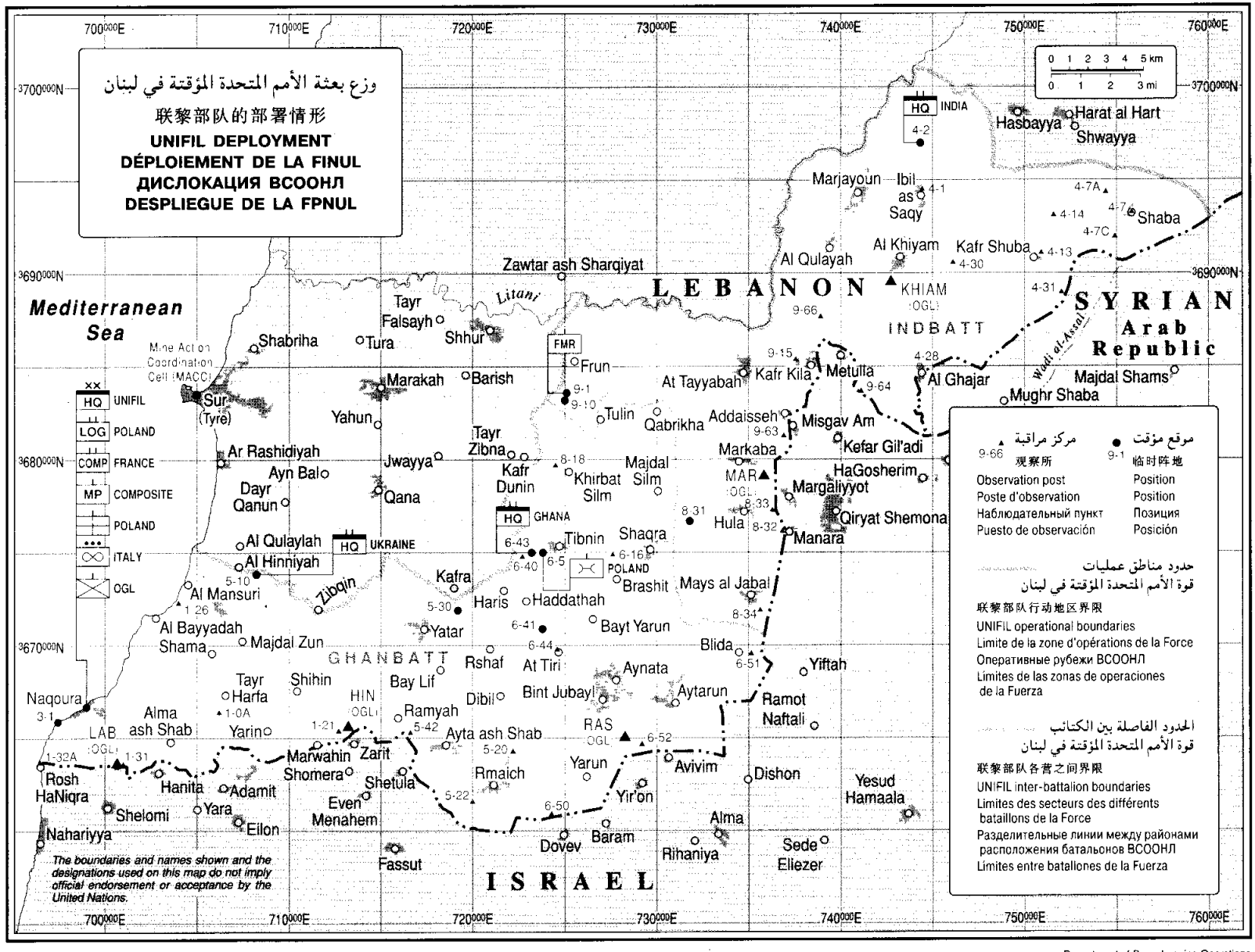

Map No. 4144 Rev. 8 UNITED NATIONS
January 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section